UN WATER
22 MARCH
WORLD WATER DAY
2026 Water and gender

سلطة المياه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

المرأة والمياه في فلسطين: بين شح الموارد وتعزيز الصمود

تقرير يوم المياه العالمي

مارس2026

UN WATER
22 MARCH
WORLD WATER DAY
2026 Water and gender

سلطة المياه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

الفهرس

المرأة والمياه في فلسطين: بين شح الموارد وتعزيز الصمود 1

الملخص التنفيذي 3

أهداف التقرير 4

رسائل رئيسية 4

السياق المائي العام(Water Context) 5

الباب الأول: مفهوم النوع الاجتماعي(Gender Analysis) 7

أولاً :تعريف النوع الاجتماعي عالمياً 7

ثانيا: تعريف النوع الاجتماعي محليًا في فلسطين 7

ثالثاً: الآثار النوعية للجندر الناتجة عن شح المياه — أدلة وإحصاءات دولية 8

رابعاً: الآثار النوعية للجندر الناتجة عن شح المياه — السياق الفلسطيني 11

الباب الثاني: تحليل البيانات جندريا (Data Section) 12

أولاً :تحليل بيانات المحافظات الشمالية - الضفة 12

1.1 تحليل الفئات النوعية 15

1.2: تحليل البنية السكانية في الضفة الغربية ودلالاتها الجندرية في قطاع المياه 16

1.3: النزوح من مخيمات شمال الضفة – معاناة جندرية استثنائية 18

ثانيا: تحليل بيانات المحافظات الجنوبية - غزة 20

الباب الثالث: اشراك المرأة في ادارة وتطوير قطاع المياه والصرف الصحي 26

أولا: دور المرأة في قطاع المياه عالمياً 26

ثانيا: دور المرأة الفلسطينية في مؤسسات قطاع المياه: بين غياب التمثيل وإدارة الأزمة 27

ثالثاً: مقارنة رقمية إدارة الأزمة إلى قيادة القطاع - الفجوة بين المرأة الفلسطينية ونظيراتها عالمياً 27

الباب الرابع: التوصيات 29

المرفقات 31

الملخص التنفيذي

يأتي هذا التقرير في سياق إحياء يوم المياه العالمي للعام 2026، الذي يشكل منصة عالمية لتسليط الضوء على أهمية الإدارة المستدامة والعادلة للموارد المائية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز صمود المجتمعات. والذي يسلّط الضوء هذا العام على العلاقة بين المياه والنوع الاجتماعي، تأكيدًا على أن التحديات المرتبطة بإدارة الموارد المائية لا تقتصر على الجوانب البيئية أو التقنية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا اجتماعية وتنموية تتعلق بالعدالة والمساواة في الوصول إلى المياه والخدمات المرتبطة بها.

وقد تم اختيار هذا الشعار انطلاقًا من حقيقة أن النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم يتحملن الجزء الأكبر من أعباء إدارة المياه على مستوى الأسر والمجتمعات، في الوقت الذي ما زالت فيه مشاركتهن في مؤسسات قطاع المياه وصنع القرار المائي محدودة. وفي هذا الإطار يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على واقع المرأة وقطاع المياه في فلسطين، وإبراز الأدوار الحيوية التي تؤديها النساء في إدارة الموارد المائية والتكيف مع تحدياتها، إلى جانب تحليل الفجوات القائمة في مشاركتهن المؤسسية، واستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز دورهن في التخطيط وصنع القرار وتطوير خدمات المياه، بما يضمن توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

وعليه، يستعرض هذا التقرير واقع العلاقة بين المرأة وقطاع المياه في فلسطين في ظل التحديات المتعددة التي تواجه إدارة الموارد المائية، ويأتي في إطار الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز الإدارة العادلة والمستدامة للمياه، حيث يواجه قطاع المياه في فلسطين تحديات هيكلية معقدة ترتبط بندرة الموارد الطبيعية، والنمو السكاني المتزايد، والقيود المفروضة على تطوير مصادر المياه والبنية التحتية المرتبطة بها. وتتفاقم هذه التحديات بفعل محدودية السيطرة الفلسطينية على الموارد المائية والتحكم في إدارتها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على قدرة المؤسسات الوطنية على التخطيط المستدام وتطوير منظومة مائية قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. وفي هذا السياق، تتحمل النساء الفلسطينيات أعباءً متزايدة في إدارة الموارد المائية على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية، حيث يلعبن دورًا رئيسيًا في إدارة استهلاك المياه المنزلية والتكيف مع نقص الإمدادات وارتفاع تكاليف الحصول عليها، خاصة في المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة.

كما يسلط التقرير الضوء على التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة المياه، والتي غالبًا ما تنعكس بشكل غير متكافئ على النساء والفتيات، سواء من حيث الأعباء المنزلية المرتبطة بإدارة المياه أو من حيث التأثيرات الصحية والاجتماعية الناتجة عن محدودية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي الآمنة، بهدف تقديم توصيات للمجتمع الدولي لضرورة دعم الحقوق المائية للمرأة الفلسطينية تنفيذا للالتزامات الدولية، وتحقيقا لشعار يوم المياه العالمي.

ورغم أن النساء يشكلن ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، إلا أن مشاركتهن في مؤسسات قطاع المياه والصرف الصحي ما تزال محدودة، لا سيما في الوظائف الفنية والمناصب القيادية. ويعكس هذا الواقع فجوات مؤسسية وهيكلية في إدماج النوع الاجتماعي داخل هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي يحد من الاستفادة الكاملة من الإمكانات والخبرات التي يمكن أن تسهم بها النساء في تطوير السياسات المائية وتحسين إدارة الخدمات. ويخلص التقرير إلى أن **تعزيز مشاركة المرأة في قطاع المياه يمثل ركيزة أساسية لتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة التحديات المتزايدة**. ومن هذا المنطلق، يدعو التقرير إلى تبني سياسات وإجراءات عملية تعزز مفهوم الحماية الجندرية وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط المائي، وتدعم مشاركة النساء في صنع القرار، وتوفر بيئة مؤسسية أكثر شمولًا وعدالة في قطاع المياه والصرف الصحي.

أهداف التقرير

1. توثيق حجم أزمة المياه في فلسطين وأبعادها الجندرية، مستنداً إلى أحدث البيانات الصادرة عن المصادر الرسمية الفلسطينية والدولية.
2. تحليل الآثار المتعددة (الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، الأمنية) لأزمات قطاع المياه على مختلف فئات النساء والفتيات.
3. تقديم توصيات سياساتية وتمويلية وتشغيلية قابلة للتنفيذ لصانعي القرار والجهات المانحة والمؤسسات العاملة، بهدف تعزيز العدالة المائية وتمكين النساء.

رسائل رئيسية

1. تعاني شريحة واسعة من النساء والفتيات في فلسطين من تداعيات أزمة المياه والصرف الصحي الناتجة عن السيطرة والقيود التي يفرضها الاحتلال على الموارد المائية والبنية التحتية، وما يرافقها من تحديات خدمية وتنموية..
2. تشكل النساء والفتيات ما يقارب نصف سكان فلسطين (نحو 2.7 مليون أنثى)، منهن حوالي مليون في قطاع غزة، الأمر الذي يجعل العدالة في الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي المأمونة قضية تنموية واجتماعية ذات أولوية.
3. في الضفة الغربية، تعيش نحو 1,014,000 أنثى في محافظات لا تصل فيها حصة الفرد إلى الحد الأدنى الموصى به عالمياً، بينما تواجه نحو 1,060,000 أنثى في قطاع غزة مستويات إمداد مائي متدنية لا تلبي الحد الأدنى للبقاء في حالات الطوارئ.
4. يشكل الأطفال واليافعون ما يزيد عن 36% من سكان فلسطين، الأمر الذي يرفع من أهمية توافر خدمات مياه وصرف صحي كافيةومأمونة في المنازل والمدارس والمرافق الصحية ومراكز الايواء أثناء الطوارئ، نظراً لاحتياجاتهم المرتفعة للشرب والنظافة والصحة العامة.
5. يعتمد الحفاظ على صحة الأطفال بشكل مباشر على توافر المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي، إذ يؤدي نقصها إلى ارتفاع مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه وسوء الأوضاع الصحية، خاصة في البيئات المكتظة أو المتضررة من الأزمات. كما تتحمل النساء في معظم الأسر مسؤولية رعاية الأطفال، مما يجعل أي نقص في خدمات المياه والصرف الصحي عبئاً مضاعفاً عليهن.
6. يفاقم النزوح وتدهور خدمات المياه والصرف الصحي في بعض المناطق، خاصة في قطاع غزة، الأعباء الصحية والاجتماعية والاقتصادية على النساء والفتيات، ويؤثر على الخصوصية والصحة العامة.
7. النساء في الخط الأول لإدارة أزمة المياه: تتحمل النساء الدور الرئيسي في إدارة استخدام المياه داخل الأسر، بما يشمل التخزين والترشيد وتدبير الاحتياجات المنزلية، ما يجعل تأثير نقص المياه عليهن مضاعفاً مقارنة بغيرهن.
8. رغم الدور المجتمعي المحوري للنساء في إدارة الموارد المائية على مستوى الأسرة، لا يزال تمثيلهن في مؤسسات قطاع المياه والصرف الصحي محدوداً، لا سيما في الوظائف الفنية والمناصب القيادية.
9. إن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في قطاع المياه يشكلان عنصراً مهماً لتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة الأزمات.

السياق المائي العام(Water Context)

لا يمكن فهم الواقع المائي في فلسطين باعتباره أزمة ندرة طبيعية فحسب، بل هو في جوهره أزمة سيادة وتحكم بالموارد. فمنذ عام 1967، أحكمت إسرائيل سيطرتها الفعلية على منظومة الموارد المائية الفلسطينية، الجوفية والسطحية، بما أدى إلى إخلال جذري بمبدأ "الاستخدام العادل والمنصف" المنصوص عليه في القانون الدولي للمجاري المائية الدولية.

تشير البيانات الرسمية إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على أكثر من **85%من الموارد المائية الجوفية الفلسطينية** في الأحواض الثلاثة الرئيسية في الضفة الغربية (الغربي، والشرقي، والشمالي الشرقي)، عبر التحكم بحفر الآبار، ومنع تطوير آبار جديدة، وفرض قيود صارمة على إعادة تأهيل الآبار القائمة، بالتوازي مع استغلال مكثف لهذه الأحواض لصالح المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية. ونتيجة لذلك، لا يحصل الفلسطينيون حتى اليوم على الكميات التي نصت عليها الاتفاقية المرحلية لعام 1995، رغم مرور ثلاثة عقود على توقيعها[1].

هذه السيطرة لا تقتصر على تقاسم غير عادل للكميات، بل تمتد إلى التحكم بمنظومة الإنتاج والنقل والتوزيع، بما في ذلك إلزام الجانب الفلسطيني بشراء كميات متزايدة من شركة "ميكوروت"، وتحميله فاقد المياه في الخطوط الواقعة ضمن مناطق "ج"، وخصم تكاليف مختلفة من أموال المقاصة، ما يحوّل المياه من مورد طبيعي إلى أداة ضغط مالية وسياسية[2].

أما على صعيد المياه السطحية، فيُحرم الفلسطينيون بشكل شبه كامل من حقهم في مياه نهر الأردن، رغم كونهم دولة مشاطئة. فقد انفردت إسرائيل بالسيطرة على مجرى النهر وخيراته الاقتصادية، إضافة إلى البحر الميت، ومنعت أي وصول فلسطيني فعلي إليهما منذ عام 1967. كما تضع عراقيل ممنهجة أمام استغلال مياه الأمطار في الضفة الغربية، والتي تُقدَّر بأكثر من 165 مليون متر مكعب سنوياً، من خلال منع إنشاء سدود أو برك تجميع في العديد من المناطق المصنفة "ج"، ما يؤدي إلى فقدان جزء كبير من هذه المياه باتجاه البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن دون استفادة فلسطينية منها[3].

في قطاع غزة، يتخذ الواقع المائي بعداً أكثر حدة وتعقيداً. فالخزان الجوفي الساحلي، وهو المصدر الطبيعي الوحيد للمياه في القطاع، تعرض لاستنزاف مفرط تجاوز أربعة أضعاف معدل تغذيته الطبيعية، مما أدى إلى تداخل مياه البحر وارتفاع الملوحة، إضافة إلى التلوث الناتج عن تسرب مياه الصرف الصحي. وقد أصبحت نحو 97% من المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام الآدمي قبل العدوان الأخير.

رغم الاستثمارات التي قاربت المليار دولار منذ عام 2015 لتحسين البنية التحتية، وإنشاء محطات معالجة وتحلية، وإطلاق مشروع محطة التحلية المركزية كحل استراتيجي جذري، فإن العدوان الإسرائيلي منذ أكتوبر 2023 أعاد المنظومة المائية إلى نقطة شبه الصفر، حيث

---

1 سلطة المياه الفلسطينية .(2025) .بيانات المصادر المائية (المرتكزة على بيانات العام 2023) .تم الاسترجاع في 1 مارس 2026 من https://www.pwa.ps/ar/Article/7155/بيانات-المصادر-المائية

2 سلطة المياه الفلسطينية .(2023) .تقرير الإنتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه. تم الاسترجاع في 1 مارس 2026، من تقرير-الانتهاكات-الإسرائيلية-في-قطاع-المياه

3 سلطة المياه الفلسطينية .(2023) .تقرير الإنتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه. تقرير-الانتهاكات-الإسرائيلية-في-قطاع-المياه

خرجت غالبية المرافق عن الخدمة، وتم تدمير ما يزيد عن 85% من مرافق المياه والصرف الصحي، وبالتالي انخفضت كميات المياه المتاحة إلى مستويات تهدد البقاء الإنساني[4].

إن استخدام المياه كأداة حصار، سواء عبر قطع الإمدادات، أو تدمير الآبار ومحطات التحلية، أو منع إدخال الوقود وقطع الغيار، يمثل انتقالاً من السيطرة الهيكلية على الموارد إلى توظيف مباشر للمياه كسلاح يهدد البقاء، بما يتجاوز كونه أزمة إدارة موارد إلى كونه انتهاكاً ممنهجاً للحق في المياه والحياة.

هذا الواقع أثر على جميع فئات المجتمع بصور متفاوتة. فندرة المياه، وعدم انتظام التزويد، وارتفاع الكلفة، وتدهور خدمات الصرف الصحي، جميعها عوامل تتقاطع مع البنية الاجتماعية وأدوار النوع الاجتماعي، لتجعل أثر الأزمة المائية مضاعفاً على النساء والفتيات.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني &سلطة المياه الفلسطينية .(2025) .تقرير تقييم أضرار مرافق المياه والصرف الصحي في قطاع غزة
https://pnn.ps/news/703674

الباب الأول: مفهوم النوع الاجتماعي(Gender Analysis)

أولاً :تعريف النوع الاجتماعي عالمياً

يشير النوع الاجتماعي إلى الأدوار والسلوكيات والأنشطة والصفات التي يعتبرها المجتمع مناسبة للنساء والرجال، إضافة إلى العلاقات بينهما .وهذه الأدوار والصفات هي نتاج عمليات اجتماعية وثقافية ويتم تعلمها من خلال التنشئة الاجتماعية، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت[56] .

ويعني هذا التعريف أن الفروق بين النساء والرجال في المجتمع لا تعتمد فقط على الاختلافات البيولوجية، بل تتشكل أيضًا بفعل القيم والعادات والتوقعات الاجتماعية. لذلك قد تختلف الأدوار المخصصة للنساء والرجال بين المجتمعات والثقافات، كما يمكن أن تتغير مع التطور الاجتماعي والسياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

ويساعد مفهوم النوع الاجتماعي على تحليل كيفية توزيع الأدوار والسلطة والموارد بين النساء والرجال داخل المجتمع. ومن خلال هذا التحليل يمكن فهم أسباب التفاوت أو عدم المساواة والعمل على تطوير سياسات وبرامج تعزز العدالة والمشاركة المتكافئة في التنمية[7].

ومن المنظور التنموي، لا يقتصر مفهوم النوع الاجتماعي على وصف الاختلافات بين النساء والرجال، بل يُستخدم كأداة تحليلية لفهم كيفية تأثير هذه العلاقات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك تعتمد المؤسسات الدولية هذا المفهوم عند تصميم السياسات والبرامج لضمان توزيع أكثر عدالة للموارد والفرص.[98]

ثانيا: تعريف النوع الاجتماعي محليًا في فلسطين

يُعرَّف النوع الاجتماعي في سياسات الحكومية الفلسطينية، كما عرفته وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الحكومية، بأنه الأدوار والعلاقات والمسؤوليات والفرص التي يحددها المجتمع لكل من الرجال والنساء، والتي تتشكل نتيجة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

---

[5] UN Women. Gender Equality Concepts and Definition ،https://whc.unesco.org/en/faq/249?utm_source=chatgpt.com

[6] World Health Organization (WHO). Gender and Health. https://www.who.int/health-topics/gender

[7] UNESCO. Gender Equality Glossary https://uis.unesco.org/node/3079516?utm_source=chatgpt.com

[8] FAO / Development agencies. Gender and Development Framework. https://www.fao.org/4/y5608e/y5608e01.htm?utm_source=chatgpt.com

[9] United Nations. Gender mainstreaming and definitions in UN policy documents. https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/GS-toolkit-Tool-01-en.pdf?utm_source=chatgpt.com

والسياسية، وليست نتيجة الاختلافات البيولوجية فقط بين الجنسين .ويهدف إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج إلى تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال وتمكين النساء من المشاركة الكاملة في التنمية وصنع القرار[10] .

ويشير مفهوم النوع الاجتماعي في فلسطين إلى فهم الأدوار الاجتماعية بين النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني، وكيف تؤثر هذه الأدوار على الوصول إلى الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة العامة. ويُستخدم المفهوم في السياسات الحكومية كأداة تحليلية لتحديد الفجوات أو أشكال التمييز بين الجنسين والعمل على معالجتها من خلال إدماج قضايا المساواة والعدالة في الخطط والبرامج الوطنية. كما يركز على تمكين النساء والفتيات، خاصة الفئات الأكثر تهميشًا، وضمان تمتعهن بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع الرجال . وبالتالي فإن مفهوم النوع الاجتماعي محليا يتفق مع المفهوم العالمي.

فهو مفهوم ثقافي اجتماعي يرى أن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بمجتمع معين في زمن ما هي التي تحدد صفات وأدوار ومسؤوليات وحقوق الرجل والمرأة في هذا المجتمع. وتبعا لذلك يتعرض كل من الذكر والأنثى منذ ولادتهما لتلك العوامل من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة (الأسرة، الأصدقاء، المدارس، الإعلام) مما يؤثر على تنشئتهم الاجتماعية إلى أن يصيروا رجالاً ونساء.

ويعني هذا المفهوم أيضا أن **أدوار النوع الاجتماعي** هي الأدوار والمسؤوليات التي يؤديها كل من النساء والرجال في المجتمع، والتي تتشكل نتيجة الظروف الاجتماعية والثقافية وليس نتيجة الاختلافات البيولوجية بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، ارتبطت تقليديًا مهام تربية الأطفال والأعمال المنزلية بالمرأة في العديد من المجتمعات، إلا أن هذا الارتباط لا يعود إلى طبيعتها البيولوجية كامرأة، بل إلى الأعراف والتصورات الاجتماعية السائدة، إذ يمكن للرجل أيضًا أن يقوم بهذه الأدوار. ومن هنا يبرز الفرق بين أدوار النوع الاجتماعي وأدوار الجنس البيولوجي؛ فالأولى تتسم بالمرونة وقابلية التغيير ويمكن أن يتبادلها الرجال والنساء، بينما ترتبط الثانية بالخصائص البيولوجية الثابتة لكل من الذكر والأنثى. وبناءً على ذلك، فإن أدوار النوع الاجتماعي هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال استنادًا إلى منظومة من القيم والضوابط والتصورات حول طبيعة كل منهما وقدراته واستعداداته، وما يتوقع المجتمع أن يقوم به كل منهما.

ثالثاً: الآثار النوعية للجندر الناتجة عن شح المياه — أدلة وإحصاءات دولية

تشهد الأدلة الدولية أن شح المياه لا يؤثر بصورة متساوية بين الجنسين، بل يتسبّب في أعباء متزايدة على النساء والفتيات، خصوصاً في السياقات الهشة والنزاعات. وفقاً لتحليل بيانات من منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية:(WHO/UNICEF)

- النساء والفتيات مسؤولات عن جمع المياه في 7 من أصل 10 أسر التي لا تتوفر لديها المياه داخل المنزل، مقارنةً بـ3 من أصل 10 للذكور، ما يتطلب وقتاً أطول في التنقل ويقلّل فرصهن في التعليم والعمل ويزيد مخاطر الإصابات والأذى أثناء الطريق[11] .

[10] السياسات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في فلسطين .وزارة شؤون المرأة الفلسطينية https://www.mowa.gov.ps.

[11] Progress on household drinking water, sanitation and hygiene (WHO/UNICEF report) — UNICEF/WHO Press Release: https://www.unicef.org/press-releases/women-and-girls-bear-brunt-water-and-sanitation-crisis-new-unicef-who-report

- على المستوى العالمي، 26% من النساء والفتيات — أي نحو 1.1 مليار امرأة وفتاة — يفتقرن إلى مياه شرب تُدار بصورة آمنة، في حين تقوم النساء بقضاء ما يقدّر بـ 250مليون ساعة يومياً في جمع المياه في 53 دولة مسجلة، أي ما يزيد ثلاث مرات عن الوقت الذي يقضيه الرجال في نفس المهمة[12] .

ولا يقتصر التأثير على جمع المياه فحسب، بل يشمل أبعاداً صحية واجتماعية أكثر حدة:

- نقص وصول المياه يجبر النساء والفتيات على استخدام مرافق مشتركة أو غير آمنة، ما يعرضهن لمخاطر العنف والتحرش أثناء التنقل ليلاً أو في المسافات الطويلة من وإلى مصادر المياه[13] .
- كما يعيق نقص مرافق المياه والصرف الصحي إضافةً للنظافة الصحية خصوصاً إدارة الدورة الشهرية بشكل آمن وخصوصي، مما يؤثر على صحة الفتيات والشابات ويعيق مشاركتهن في التعليم والتعلم[14] .
- في السياقات الريفية والهشة يكون التأثير الجندري مضاعفاً، إذ تُضطر الفتيات إلى ترك المدرسة مبكراً للمشاركة في أعمال جمع المياه، بينما يُستبعدن من فرص اقتصادية واجتماعية أخرى [15].

[12] UN-Water: *Water and Gender* – أحدث إحصاءات حول الفجوة بين الرجال والنساء في الخدمات المائية:
https://www.unwater.org/water-facts/water-and-gender

[13] https://www.forbes.com/sites/sanammahoozi/2024/04/01/un-scientists-warn-about-the-impacts-of-unsafe-water-on-women/?utm_source=chatgpt.com

[14] UN-Water: *Water and Gender* – أحدث إحصاءات حول الفجوة بين الرجال والنساء في الخدمات المائية:
https://www.unwater.org/water-facts/water-and-gender

[15] UNESCO World Water Development Report 2024 (تقرير الأمم المتحدة العالمي للمياه) — تسليط الضوء على دور النساء في جمع المياه وتأثير النقص على التعليم والفرص: https://www.unesco.org/ar/articles/azmt-almy-thdyd-yuhdq-balslam-alalmy-tqryr

تشير هذه المؤشرات إلى أن أزمة المياه تُفاقم التفاوتات الجندرية القائمة من خلال تحميل النساء والفتيات أعباء عمل غير مدفوعة، تعريضهن لمخاطر صحية وأمنية، وتقليل فرصهن في التعليم والعمل، وهو ما يخرج الأزمة المائية من مجرد نقص في الموارد إلى انعدام عدالة في توزيع الأعباء والفرص بين الجنسين.

المؤشر الدولي	الرقم / المعطى الكمي	الأثر الجندري المباشر
مسؤولية جمع المياه في الأسر غير المخدومة	7 من كل 10 أسر تتولى فيها النساء جمع المياه	زيادة الوقت غير المدفوع، تقليل فرص التعليم والعمل، ارتفاع مخاطر التعرض للأذى أثناء التنقل
الوقت العالمي المخصص لجمع المياه	250 مليون ساعة يومياً تقضيها النساء في جمع المياه	استنزاف اقتصادي واجتماعي، تكريس فجوة المشاركة الاقتصادية بين الجنسين
الافتقار إلى مياه شرب مُدارة بأمان	26% (مليار 1.1) من النساء والفتيات يفتقرن لخدمات مياه آمنة	مخاطر صحية مضاعفة، تأثيرات على الصحة الإنجابية ورعاية الأطفال
استخدام مرافق غير آمنة	نسب مرتفعة من النساء يستخدمن مرافق مشتركة أو بعيدة	زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش
تأثير الشح على التعليم	انسحاب الفتيات في المناطق الريفية للمشاركة في جمع المياه	ارتفاع معدلات التسرب المدرسي وتراجع رأس المال البشري النسوي
تأثير نقص خدمات الصرف الصحي(حمامات، شبكات المجاري)	3.5مليار شخص عالمياً بدون خدمات صرف آمنة	زيادة الأمراض وتأثير خاص على النساء والفتيات خاصة في فترات الدورة الشهرية

جدول تحليلي (1) : المؤشر الدولي - الأثر على النساء

ماذا تعني الأرقام للمرأة؟

- كل دقيقة تقضيها المرأة في جمع المياه هي دقيقة تُقتطع من التعليم أوإدارة منزلها أو العمل المدفوع.
- كل صعوبة في الوصول للمياه الآمنة يضاعف المخاطر الصحية على النساء الحوامل والمرضعات .
- كل مسافة إضافية للوصول إلى مصدر المياه ترفع احتمالية التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- شح المياه لا يمثل فقط أزمة موارد، بل أزمة عدالة جندرية .
- صعوبة الوصول الى خدمات الصرف الصحي يعني ارتفاع معدلات الإصابة بالامراض ومخاطر صحية على النساء.

رابعاً: الآثار النوعية للجندر الناتجة عن شح المياه — السياق الفلسطيني

في السياق الفلسطيني، تتحمل النساء تقليدياً مسؤوليات الإدارة المنزلية، بما في ذلك توفير المياه، وتخزينها، وترشيد استخدامها، وضمان استمرارية الأنشطة المرتبطة بالطهي والنظافة والرعاية الصحية للأطفال وكبار السن. وعندما تصبح المياه سلعة نادرة أو متقطعة أو باهظة الثمن، تتحول هذه المسؤوليات إلى عبء يومي مركّب، يجمع بين الضغط الجسدي والنفسي والاقتصادي.

كما أن السيطرة على الموارد المائية وتقييد التنمية الزراعية لا ينعكسان فقط على الاقتصاد الكلي، بل يؤثران بشكل مباشر على النساء المزارعات، وعلى فرص العمل والإنتاج المنزلي، ما يعمّق فجوات الدخل ويزيد من هشاشة الأسر التي تعيلها نساء. وفي المناطق المهمشة ومناطق "ج"، حيث يعتمد السكان على نقل المياه بالصهاريج، تتضاعف الكلفة المالية على الأسرة، وغالباً ما تضطر النساء إلى تقليص استهلاك المياه المخصصة لاحتياجاتهن الشخصية للحفاظ على الحد الأدنى من احتياجات الأسرة.

أما في قطاع غزة، حيث تدهورت كميات المياه إلى مستويات تهدد البقاء، وتضررت شبكات الصرف الصحي، فإن البعد الجندري يصبح أكثر وضوحاً. فالنقص الحاد في المياه يقيّد قدرة النساء على الحفاظ على النظافة الشخصية، ويؤثر على الصحة الإنجابية، ويقوّض الخصوصية في مراكز الإيواء، ويزيد من مخاطر التعرض للعنف أثناء البحث عن المياه أو استخدام مرافق غير آمنة. وبذلك، تتحول أزمة المياه من مسألة ندرة إلى مسألة كرامة إنسانية وأمن شخصي للنساء.

إن تحليل واقع المياه في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي يكشف أن السيطرة الاسرائيلية على الموارد المائية لا تؤدي فقط إلى عجز كمي في الإمدادات، بل تنتج أشكالاً غير مرئية من عدم المساواة داخل المجتمع، حيث تتحمل النساء الجزء الأكبر من كلفة التكيف مع الأزمة. ومن هنا، فإن إدماج مقاربة جندرية في السياسات المائية ليس خياراً تكميلياً، بل ضرورة لضمان عدالة التوزيع، وتعزيز الصمود المجتمعي، وتحقيق إدارة مستدامة ومنصفة للموارد.

- صحية: النظافة الصحية والصحة الانجابية والاختلافات البيولوجية
- اقتصادية: تقليل فرص العمل، زيادة العبئ على الاسر التي تعيلها النساء، الوضع الاقتصادي على مستوى الأسرة، النساء المزارعات.
- اجتماعي: فقدان الخصوصية من ناحية خدمات الصرف الصحي
- الادارة المنزلية: معاناة إدارة الأعباء المنزلية
- أمني: مخاطر أثناء جمع المياه خلال عدوان غزة

الباب الثاني: تحليل البيانات جندريا (Data Section)

أولاً :تحليل بيانات المحافظات الشمالية - الضفة

تشير التقديرات السكانية لعام 2025 (الإحصاء الفلسطيني،2025)[16]، إلى أن عدد سكان الضفة الغربية بلغ نحو 3,430,062نسمة، أي ما يقارب 61.7%من إجمالي سكان دولة فلسطين.

المنطقة	عدد الإناث (تقريباً)	إجمالي السكان (تقريباً)	نسبة الإناث من إجمالي السكان
الضفة الغربية	1,650,000	3,430,062	48.1%
قطاع غزة	1,060,000	2,127,034	حوالي **49.8%**
المجموع (فلسطين)	**2,760,000**	5,557,096	**≈ 49%**

جدول (2)مجموع ونسبة الإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة

وعلى مستوى التوزيع حسب الجنس، تظهر البيانات تقارباً عددياً واضحاً بين الذكور والإناث في الضفة الغربية، مع نسبة نوع تقارب 103 ذكور لكل 100 أنثى. ورغم هذا التقارب العددي، فإن آثار شح المياه وتدهور خدماتها لا تتوزع بشكل متساوٍ بين الجنسين، إذ تلعب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية دوراً حاسماً في تحديد من يتحمل العبء الأكبر في إدارة الموارد المائية داخل الأسرة والمجتمع. كما يتسم التوزيع السكاني في الضفة الغربية بتفاوت جغرافي واضح بين المحافظات، إذ تتركز الكثافة السكانية في محافظات مثل الخليل والقدس ونابلس ورام الله والبيرة، في حين تبقى محافظات أخرى مثل أريحا والأغوار الشمالية وطوباس وسلفيت أقل كثافة سكانية. ويؤثر هذا التفاوت الجغرافي بشكل مباشر على طبيعة الطلب على المياه والخدمات المرتبطة بها، كما يخلق أنماطاً مختلفة من التحديات المائية بين المناطق الحضرية والريفية والمهمشة.

المحافظة	عدد السكان	النسبة
دولة فلسطين	5,557,096	100
الضفة الغربية	3,430,062	61.7
جنين	370,515	6.7
طوباس والأغوار الشمالية	72,413	1.3
طولكرم	214,818	3.9
نابلس	451,724	8.1
قلقيلية	133,857	2.4
سلفيت	90,808	1.6
رام الله والبيرة	388,633	7.1
أريحا والأغوار	57,746	1.0
القدس	518,097	9.3
بيت لحم	257,137	4.6
الخليل	874,314	15.7

جدول (3)عدد السكان المقدر في دولة فلسطين حسب المنطقة، نهاية العام 2025

[16] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025**. تقديرات منقحة مبنية على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

واستناداً إلى التقديرات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2024 والخاصة بتقدير عدد السكان حسب الجنس في محافظات فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة والمبنية على التوزيع السكاني المحدث المشتق من التعداد العام للسكان 2017 والإسقاطات السكانية اللاحقة[17]. يتضح أن عدد الإناث التي تعيش في محافظات لم تصل إلى الحد الأدنى لحصة الفرد باليوم الموصى به عالميا 100 لتر/فرد/اليوم يصل إلى ما مجموعه 1,014,000أنثى، أي ما يعادل 61.5% من مجموع الإناث في الضفة الغربية. وإذا أخذ بعين الاعتبار ظروف النازحين من المخيمات فإن هذه النسبة ستكون أعلى.

المحافظة	ذكور	الإناث	المجموع	حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة (لتر/فرد/اليوم)[18]
جنين	183,000	178,000	361,000	*70.1
طوباس والأغوار الشمالية	37,000	36,000	73,000	61.7
طولكرم	105,000	102,000	207,000	*163.3
نابلس	222,000	215,000	437,000	95
قلقيلية	64,000	62,000	126,000	165
سلفيت	42,000	40,000	82,000	86.3
رام الله والبيرة والقدس	458,000	439,000	897,000	121
أريحا والأغوار	31,000	30,000	61,000	193
الخليل وبيت لحم	567,000	545,000	1,112,000	67.4
**المجموع (الضفة الغربية) ** **	**1,709,901**	**1,647,000**	**3,356,000**	

جدول (4)عدد السكان المقدر في دولة فلسطين حسب المنطقة، نهاية العام 2025 وحصة الفرد اليومية

*هذا المعدل لحصة الفرد اليومية في محافظتي جنين وطولكرم لا يشمل حصة الفرد في المخيمات الفلسطينية التي يسيطر عليها الاحتلال، ولا حصة النازحين الفعلية من هذه المخيمات.

**قد تخضع الأرقام للتحديث مع صدور تقديرات سكانية جديدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويعكس هذا الحجم السكاني الكبير ضغطاً متزايداً على الموارد والخدمات الأساسية، وعلى رأسها المياه، حيث تتقاطع ندرة المياه مع الأدوار الاجتماعية التقليدية لتضع المرأة الفلسطينية في مواجهة مباشرة مع شح الموارد خاصة في ظل القيود المفروضة على تطويرها.

[17] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(PCBS)** ، *التقديرات السكانية في دولة فلسطين حسب المحافظة والجنس، 2024.*
https://www.pcbs.gov.ps

[18] جداول البيانات المائية للعام 2024 الصادر عن سلطة المياه الفلسطينية

وتكشف قراءة التركيب العمري للسكان أن المجتمع في الضفة الغربية يتميز بكونه مجتمعاً فتيّاً نسبياً، إذ تشكل الفئات العمرية الصغيرة نسبة مرتفعة من السكان، حيث تمثل الفئة العمرية (0–14 عاماً) أكثر من ثلث السكان تقريباً، بينما تشكل الفئة العمرية في سن العمل (15–64 عاماً) نحو 60% من إجمالي السكان، في حين تبقى نسبة كبار السن محدودة نسبياً مقارنة بالفئات الأخرى .

الفئة الاجتماعية	النسبة التقديرية	العدد المقدر (نهاية 2025)	الدلالة المائية
الأطفال (دون 15 عاماً)	%34.5	1,183,370	حساسية عالية للأمراض المائية والحاجة للمياه في المدارس.
النساء في سن الإنجاب	%24	823,215	احتياجات خاصة للنظافة الصحية والتعقيم.
ذوي الاحتياجات الخاصة	%5.8*	198,943	صعوبة الوصول الفيزيائي لمصادر المياه البديلة (الصهاريج).
المزارعات والريفيات	%13*	445,908	الارتباط المباشر بين وفرة المياه والأمن الغذائي والتمكين الاقتصادي.
كبار السن (+65 سنة)	%3.7	126,912	الحاجة لرعاية صحية منزلية تعتمد على وفرة المياه.

الجدول(4) : توزيع الفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات المائية الخاصة (الضفة الغربية)

*ملاحظة: تم احتساب أعداد النساء بناءً على نسبة النوع (حوالي 49.3% إناث) وأعداد الأطفال بناءً على نسبة 34.5% للضفة الغربية كما ورد في ملف "قراءة في البنية السكانية

وتعني هذه التركيبة العمرية أن الطلب على خدمات المياه لا يرتبط فقط بعدد السكان، بل أيضاً بطبيعة الاحتياجات المرتبطة بالصحة والتعليم والرعاية المنزلية. فارتفاع نسبة الأطفال يزيد من الحاجة إلى مياه آمنة في المنازل والمدارس والمرافق الصحية، كما يرفع من

حساسية المجتمع للأمراض المرتبطة بالمياه والنظافة، وهو ما يجعل انتظام خدمات المياه وجودتها مسألة أساسية للصحة العامة والتنمية الاجتماعية.

1.1 تحليل الفئات النوعية

تشير التقديرات السكانية للضفة الغربية لعام 2025 إلى وجود مجموعة من الفئات الاجتماعية التي تتأثر بشكل خاص بتوفر المياه وجودة خدماتها، وهو ما يبرز أهمية تحليل البيانات السكانية من منظور جندري واجتماعي عند دراسة قطاع المياه. فالفئات الأكثر هشاشة اجتماعياً غالباً ما تكون الأكثر عرضة لتداعيات شح المياه وتدهور خدمات الصرف الصحي، سواء على مستوى الصحة أو سبل العيش أو الأعباء اليومية المرتبطة بإدارة المياه داخل الأسرة، الامر الذي يضاعف من أعباء المرأة الفلسطينية فيما يتعلق بتوفير المياه لهذه الفئات. وتتلخص هذه الفئات في:

- الأطفال الذين يشكلون نحو 34.5% من السكان يعدون الأكثر حساسية للأمراض المرتبطة بالمياه
- النساء في سن الإنجاب نحو 24 % من السكان، وهن الأكثر تأثراً من حيث احتياجات النظافة الصحية والصحة الإنجابية.
- ذوو الاحتياجات الخاصة (5.8%) والذين يواجهون صعوبات إضافية في الوصول إلى مصادر المياه البديلة، خاصة في المناطق التي تعتمد على الصهاريج. *هؤلاء يعانون بشكل مضاعف عند انقطاع المياه؛ حيث تزداد صعوبة نقل المياه يدوياً أو استخدام مرافق الصرف الصحي غير الموائمة، مما يلقي بعبء الرعاية الإضافي على كاهل النساء في الأسرة.*
- المزارعات والنساء الريفيات في المناطق الريفية، (نحو 13%) ترتبط حياة هذه الفئة بشكل مباشر بتوفر المياه للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، *"المزارعات :في مناطق مثل الأغوار وطوباس، تمثل المياه للمرأة "مورد إنتاج" وليس فقط "مورد استهلاك". شح المياه هنا يعني فقدان الدخل المستقل للنساء."*

- كبار السن (3.7%) تحتاج هذه الفئة إلى خدمات مياه مستقرة لدعم الرعاية الصحية المنزلية.

1.2: تحليل البنية السكانية في الضفة الغربية ودلالاتها الجندرية في قطاع المياه

في السياق الفلسطيني، تتحمل النساء في الغالب مسؤولية إدارة المياه على المستوى المنزلي، بما يشمل تنظيم استهلاكها وتخزينها وضمان توفرها للاستخدامات اليومية المرتبطة بالطهي والنظافة والعناية بالأطفال وكبار السن. وعندما تصبح المياه مورداً محدوداً أو غير منتظم التزويد، تتحول هذه المسؤوليات إلى عبء يومي مركب يتطلب من النساء التكيف المستمر مع ظروف النقص، سواء من خلال تقنين الاستهلاك أو إعادة ترتيب أولويات الاستخدام داخل المنزل. وبذلك فإن أي خلل في استقرار خدمات المياه ينعكس مباشرة على الوقت والجهد الذي تبذله النساء في إدارة الحياة اليومية للأسرة.

ويزداد هذا العبء الجندري وضوحاً في ضوء التركيب العمري الفتي للمجتمع في الضفة الغربية. فارتفاع نسبة الأطفال يعني زيادة الاحتياجات اليومية المرتبطة بالنظافة الشخصية والغسيل وإعداد الطعام ورعاية الصحة المنزلية، وهي أنشطة تعتمد بشكل مباشر على توفر المياه. وفي ظل الأدوار التقليدية لتقسيم العمل داخل الأسرة، غالباً ما تتحمل النساء الجزء الأكبر من هذه المسؤوليات، ما يؤدي إلى زيادة حجم العمل المنزلي غير المدفوع المرتبط بإدارة المياه. ومع تكرار انقطاع المياه أو محدودية توافرها، تصبح إدارة المياه داخل المنزل عملية معقدة تتطلب جهداً تنظيمياً إضافياً، مثل تخزين المياه في خزانات منزلية أو شراء كميات إضافية من المياه في فترات الانقطاع.

كما يبرز البعد الجندري لأزمة المياه بشكل أكثر حدة في المناطق الريفية والمهمشة في الضفة الغربية، خاصة في التجمعات الصغيرة أو المناطق المصنفة (ج) التي تعاني من ضعف شبكات المياه أو تعتمد على شراء المياه من الصهاريج بأسعار مرتفعة. ففي مثل هذه المناطق، لا تقتصر أزمة المياه على كونها تحدياً خدمياً، بل تتحول إلى عامل ضغط اقتصادي واجتماعي على الأسر. وتضطر العديد من العائلات إلى تخصيص جزء كبير من دخلها لتأمين المياه، الأمر الذي يؤثر على مستوى الرفاه الاقتصادي للأسرة.

وفي هذا السياق، غالباً ما تلجأ النساء إلى تقليص استهلاك المياه المخصص لاحتياجاتهن الشخصية للحفاظ على الحد الأدنى من احتياجات الأسرة، وهو ما يعكس أحد الأبعاد غير المرئية لعدم المساواة في توزيع أعباء التكيف مع شح الموارد.

ومن جهة أخرى، فإن محدودية الموارد المائية تؤثر أيضاً على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمياه، وعلى رأسها الزراعة، التي تشكل مصدراً مهماً لسبل العيش في العديد من المناطق الريفية في الضفة الغربية. فشح المياه أو تقييد الوصول إليها يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتقليص المساحات المزروعة، وهو ما ينعكس بدوره على فرص العمل والدخل للأسر الريفية. وفي العديد من هذه البيئات، تشارك النساء في الزراعة الأسرية أو في أنشطة إنتاج غذائي منزلي تعتمد على توفر المياه. وبالتالي فإن تراجع الموارد المائية لا يؤثر فقط على الاقتصاد المحلي، بل يحد أيضاً من فرص المشاركة الاقتصادية للنساء ويعمق الفجوات الاقتصادية القائمة بين الجنسين.

كما أن وجود نسبة من كبار السن في المجتمع، رغم محدوديتها نسبياً، يضيف بعداً آخر للتحديات المرتبطة بالمياه من منظور جندري. ففي كثير من الأسر، تتحمل النساء مسؤولية رعاية كبار السن، وهي مهمة تتطلب توفر مستوى مناسب من المياه للنظافة الشخصية والرعاية الصحية المنزلية. وعندما تصبح المياه محدودة أو غير مستقرة، تزداد صعوبة تقديم هذه الرعاية، ما يضيف عبئاً إضافياً على النساء داخل الأسرة.

وعليه، فإن قراءة البيانات السكانية في الضفة الغربية تكشف أن أزمة المياه ليست مجرد مسألة تقنية أو خدمية مرتبطة بإدارة الموارد، بل هي قضية اجتماعية ذات أبعاد جندرية واضحة. فرغم التوازن العددي بين النساء والرجال في المجتمع، فإن الأدوار الاجتماعية السائدة تجعل النساء في الخط الأمامي للتعامل مع آثار شح المياه وعدم انتظام خدماتها. كما أن التركيب العمري الفتي للمجتمع، والتفاوت الجغرافي بين المناطق، والاعتماد النسبي لبعض المجتمعات المحلية على الأنشطة الزراعية، كلها عوامل تساهم في تضخيم الأثر الجندري للأزمة المائية.

ومن هذا المنطلق، فإن تحسين خدمات المياه في الضفة الغربية لا يمثل فقط استجابة لحاجة خدمية أساسية، بل يشكل أيضاً مدخلاً مهماً لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الأعباء غير المتكافئة التي تتحملها النساء داخل الأسرة والمجتمع. فتوفر المياه بشكل آمن ومستقر يساهم في تخفيف العمل المنزلي غير المدفوع، وتحسين صحة الأطفال، وتعزيز قدرة النساء على المشاركة في التعليم والعمل والحياة العامة. وبالتالي فإن إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وإدارة قطاع المياه يعد شرطاً أساسياً لضمان إدارة أكثر عدالة واستدامة للموارد المائية، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة التحديات المائية المتزايدة.

1.3: النزوح من مخيمات شمال الضفة – معاناة جندرية استثنائية

تشير التقرير إلى أنه حتى سبتمبر 2025 تم نزوح ما لا يقل عن 31,919 لاجئًا فلسطينيًا من مخيمات جنين، طولكرم، ونور شمس[19].

- **11,765نازحًا من مخيم جنين**
- **20,154نازحًا من مخيمي طولكرم ونورشمس**

وركزت تقارير المنظمات الدولية إلى أن النزوح القسري في الضفة الغربية يترك آثارًا غير متكافئة على النساء، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي. فمع نزوح آلاف الأسر من مخيمات شمال الضفة الغربية، غالبًا ما تتحمل النساء المسؤولية الأساسية عن إدارة المياه للاستخدامات المنزلية، مثل الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال وكبار السن.

ووفقًا لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الانسانية، فإن تدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي خلال العمليات العسكرية يؤدي إلى انقطاع أو محدودية إمدادات المياه، ما يضاعف الأعباء اليومية على النساء ويجبرهن في كثير من الأحيان على البحث عن مصادر بديلة للمياه في ظروف غير آمنة. [20]

كما تشير تقارير اليونيسيف إلى أن النزوح والاكتظاظ في أماكن الإيواء المؤقتة يحدّ من توفر مرافق صحية آمنة وملائمة للنساء والفتيات، ما يزيد من المخاطر الصحية ويؤثر على الكرامة والخصوصية، خصوصًا خلال فترات الدورة الشهرية والحمل.[21]

وتؤكد UN Womenأن النساء في حالات النزوح غالبًا ما يواجهن عبئًا مضاعفًا يتمثل في إدارة احتياجات الأسرة المعيشية في ظل نقص المياه وخدمات الصرف الصحي، إلى جانب زيادة المخاطر المرتبطة بالحماية عند استخدام مرافق غير آمنة أو بعيدة. لذلك تشدد هذه التقارير على أهمية دمج منظور النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية لقطاع المياه والصرف الصحي، لضمان توفير خدمات آمنة وميسورة تلبي احتياجات النساء والفتيات بشكل خاص[22].

1.4: ملخص الآثار الجندرية

وبشكل ملخص فإن أثر نقص المياه على المرأة والفئات المهمشة في فلسطين

1. زيادة العبء المنزلي على النساء

---

[19] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-339-west-bank

[20] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – *Humanitarian Situation Updates: West Bank* https://www.ochaopt.org

[21] United Nations Children's Fund – *Water, Sanitation and Hygiene (WASH) in Emergencies* https://www.unicef.org/wash

[22] UN Women – *Gender, Water and Sanitation in Humanitarian Contexts* https://www.unwomen.org

- تتحمل النساء مسؤولية إدارة المياه داخل المنزل: تنظيم الاستهلاك، التخزين، والطهي والنظافة ورعاية الأطفال وكبار السن.
- نقص المياه يحوّل هذه المسؤوليات إلى عبء يومي معقد يتطلب التكيف المستمر، مثل تقنين الاستهلاك وإعادة ترتيب أولويات الاستخدام.

2. تأثير على الأطفال وكبار السن
   - التركيب العمري الفتي يزيد الاحتياجات اليومية للنظافة والطعام والرعاية الصحية المنزلية.
   - محدودية المياه تجعل تلبية احتياجات هذه الفئات أكثر صعوبة، ما يزيد العبء على النساء.
3. تأثير على الصحة العامة
   - نقص المياه النظيفة يهدد صحة النساء والأطفال في تحضير الطعام والعناية بالصغار.
   - ارتفاع مخاطر الأمراض المنقولة بالماء مثل الإسهال وأمراض الجلد.
4. أبعاد اقتصادية واجتماعية
   - في المناطق الريفية والمهمشة، ضعف شبكات المياه أو الاعتماد على الصهاريج يؤدي إلى تكاليف مالية إضافية.
   - النساء غالباً تضطر لتقليص استهلاك المياه الخاص بهن للحفاظ على الحد الأدنى للأسرة، مما يعكس عدم المساواة في توزيع الأعباء.
5. تأثير على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمياه
   - شح المياه يقلل الإنتاج الزراعي ويحد من فرص العمل والدخل، خصوصاً في المناطق الريفية.
   - النساء المشاركات في الزراعة المنزلية أو الإنتاج الغذائي تتأثر مباشرة بانخفاض توفر المياه، مما يعمّق الفجوات الاقتصادية بين الجنسين.
6. الضغط على التعليم
   - نقص المياه في المدارس يعيق حضور الفتيات بسبب المهام المنزلية أو عدم توفر مرافق صحية مناسبة.
7. ضعف المشاركة في صنع القرار
   - النساء والفئات المهمشة غالباً خارج دوائر اتخاذ القرار المائي.
   - هذا يقلل من مراعاة احتياجاتهن في السياسات والمشاريع المائية.
8. تفاوت جغرافي يزيد من حدة الأزمة
   - المناطق المصنفة (ج) والتجمعات الصغيرة تواجه تحديات أكبر بسبب ضعف البنية التحتية للمياه وارتفاع تكاليف الشراء من الصهاريج.
9. البعد الاجتماعي والجندري للأزمة المائية
   - النساء في الخط الأمامي للتعامل مع آثار نقص المياه، رغم التوازن العددي بين النساء والرجال.
   - التركيب العمري الفتي، الفجوات الجغرافية، واعتماد بعض الأسر على الزراعة كلها عوامل تضخم الأثر الجندري للأزمة المائية.

ثانيا: تحليل بيانات المحافظات الجنوبية - غزة

بخلاف الضفة الغربية، يتسم الواقع المائي في قطاع غزة بطابع طارئ ومعقّد نتيجة الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتغير أنماط السكن والنزوح واسع النطاق، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على استمرارية الخدمات ومستويات الوصول إليها.

2.1: التوزيع السكاني وكميات المياه - تحولات جغرافية وديموغرافية بفعل العدوان

شهد قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 تدهوراً غير مسبوق في منظومة المياه والصرف الصحي، ما أدى إلى تغيرات جذرية في التوزيع السكاني وأنماط الإمداد المائي، وانخفاض مستويات الوصول إلى الخدمات الأساسية مقارنة بالفترة السابقة.

وفق البيان الصحفي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة يوم المرأة العالمي (2026/03/08)، ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، استُشهد أكثر من 12,500 امرأة في قطاع غزة. كما شكلت النساء والأطفال أكثر من 40% من إجمالي الجرحى. وتُقدَّر

الإصابات المباشرة بين النساء منذ بدء العدوان بنحو 23,769 إصابة، تعاني كثيرات منهن من إعاقات دائمة، إضافة إلى الصدمات النفسية والنزوح المتكرر، فضلاً عن تحمّل أعباء رعاية أسرهن في ظروف إنسانية بالغة القسوة.[23]

كما شهد التوزيع السكاني في قطاع غزة تحولات جذرية منذ اندلاع الحرب، مقارنة بالنمط شبه المستقر الذي كان قائمًا قبلها. فحتى منتصف أكتوبر 2023، كان السكان موزعين بشكل متوازن نسبيًا بين محافظات شمال غزة، وغزة، والوسطى، وخانيونس، ورفح، مع تمركز كبير في المناطق الحضرية والمخيمات التاريخية، واستقرار نسبي في أماكن السكن والبنية المجتمعية.

المحافظة	عدد السكان*	متوسط الفترة ما بين أكتوبر 2025 وفبراير 2026 (بعد وقف إطلاق النار)		
		كميات المياه المنتجة من المصادر المختلفة (متر مكعب/يوم)**	كميات المياه على مستوى الوصول للسكان (متر مكعب/يوم)**	متوسط حصة الفرد على مستوى الاستهلاك (لتر/ فرد/ يوم)**
شمال غزة	93,933	3,040	992	10.6
غزة	673,824	25,760.5	10,120	15.0
الوسطى/ دير البلح	609,355	45,639.7	18,934.9	31.1
خانيونس وشمال غرب رفح	740,503	37,257.2	14,897.1	20.1
إجمالي	2,117,615	111,697	44,944	21.2

* بحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لينايير 2026. شكلت النساء نسبة 50% من اجمالي السكان في قطاع غزة، بو اقع 1.06 مليون امرأة، وفق البيان الصحفي لمركز الإحصاء الفلسطيني الذي يستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية بمناسبة يوم المرأة العالمي 2026/03/08

** تقارير لجنة إدارة أزمة المياه في قطاع غزة – سلطة المياه الفلسطينية، وتقارير مصلحة مياه بلديات الساحل

الجدول(5) :جدول التوزيع السكاني التقديري ومتوسط حصة المياه للفرد في قطاع غزة لاحقا لوقف إطلاق النار

أما بعد العدوان، فقد أدت أوامر الإخلاء والعمليات العسكرية الواسعة إلى إعادة تشكيل هذا التوزيع بشكل قسري، حيث نزح كافة سكان قطاع غزة تقريبًا والمقدّر عددهم بحوالي 2.1 مليون نسمة، تشكل النساء ما يقارب نصفهم، لمرة واحدة داخليًا على الأقل وفق تقديرات

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026، 8 مارس) *الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية بمناسبة يوم المرأة العالمي 2026/03/08*. https://pcbs.gov.ps

منظمات الأمم المتحدة وشركائها، مع تركّز الكثافة السكانية بشكل غير مسبوق في المناطق الجنوبية، لا سيما في محافظة رفح التي تحولت إلى بؤرة اكتظاظ رئيسية في فترات معينة، قبل أن تهجّر لاحقًا بشكل كلي نحو المنطقة الوسطى وبعض أجزاء خانيونس.[24]

وقد نتج عن هذه التحولات نشوء أنماط سكنية طارئة ومجزأة، تشمل مراكز إيواء رسمية، ومخيمات عشوائية، ومبانٍ متضررة جزئيًا، إلى جانب استضافة الأسر داخل مساكن مكتظة، وهو ما يختلف جذريًا عن التوزيع ما قبل العدوان الذي كان يعتمد بشكل أكبر على مساكن دائمة وبنية تحتية قائمة. كما تغيرت التقسيمات الوظيفية للمناطق، حيث فقدت بعض المناطق في الشمال والشرق كثافتها السكانية شبه الكاملة نتيجة الدمار الواسع و النزوح القسري، في حين استقبلت مناطق أخرى أعدادًا تفوق قدرتها الاستيعابية بعدة أضعاف، الأمر الذي أدى إلى ضغط شديد على الخدمات الأساسية والبنية التحتية، ولا سيما خدمات المياه والصرف الصحي.

واتسمت ديناميكية التوزيع السكاني لما يزيد عن عامين بعدم الاستقرار والتغير المستمر، إذ ارتبطت حركة السكان ولا تزال بتطورات الوضع الأمني، مع وجود استقرار نسبي بعد إعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025 في مناطق محددة أمنيًا داخل محافظات خانيونس، والوسطى، وغزة وشمال غزة.

وقد انعكست هذه التحولات الديموغرافية بشكل مباشر على كميات المياه المتاحة ومستويات الوصول إليها في مختلف المحافظات في ظل الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية للمياه، كما توضح البيانات الواردة في الجدول (5). إذ يكشف الجدول عن تفاوت في مستويات الإمداد المائي بين المحافظات خلال الفترة اللاحقة لاعلان وقف إطلاق النار، حيث وصلت حصة الفرد اليومية إلى مستويات حرجة في معظم المناطق، وإن كان هذا الحد أعلى مما كان عليه خلال فترة العدوان. فقد سجلت محافظة شمال غزة أدنى مستوى بنحو 10.6 لتر للفرد يومياً، تليها محافظة غزة بنحو 15 لتراً فقط، وهي مستويات لا تلبي الاحتياجات الأساسية للحياة اليومية. وفي المقابل، سجلت محافظتا الوسطى وخانيونس مستويات أعلى نسبياً، إلا أنها لا تزال محدودة.

ويعكس هذا الوضع حالة عجز مائي عامة أثرت على مجمل السكان، في ظل الاعتماد المحدود على مصادر المياه المتاحة والضغط الناتج عن النزوح. حيث يؤدي هذا النقص إلى صعوبات مستمرة في تلبية احتياجات الشرب والنظافة والصحة داخل الأسر، ويشكل عبئاً إضافياً على النساء والفتيات كما توضح الفصول اللاحقة.

2.2: مؤشرات خاصة لمعاناة المرأة في غزة بسبب النقص الحاد في المياه و انعدام خدمات الصرف الصحي.

تتسم هذه المؤشرات بخصوصية عالية مقارنة ببقية الأراضي الفلسطينية، نظراً لاقتران نقص المياه بتدمير واسع للبنية التحتية واستمرار النزوح وتدهور الظروف المعيشية.

ووفقًا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشير التقديرات إلى أن نحو نصف النازحين هم من النساء، وان نسبة الأسر التي ترأسها نساء وصلت نحو 18% خلال فترة العدوان (أيلول–تشرين الأول 2025). كما تعكس البيانات الوطنية والدولية الصادرة خلال عامي 2024–

[24] OCHA. (2024). *Humanitarian Situation Update – Gaza Strip*. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-187-gaza-strip?utm_source=chatgpt.com

2025 تدهوراً غير مسبوق في مؤشرات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في قطاع غزة، مع تأثيرات جندرية واضحة تمس صحة النساء والفتيات وكرامتهن وأمنهن الشخصي. ويمكن تلخيص أهم المؤشرات الجندرية المائية في:

1) تراجع حاد في إتاحة المياه دون الحد الأدنى الإنساني

تشير التقديرات إلى أن متوسط إمدادات المياه في بعض مناطق غزة انخفض إلى ما بين 3–5 لترات للفرد يومياً خلال فترات العدوان، وهو مستوى أقل بكثير من الحد الأدنى الإنساني الطارئ البالغ 15 لترًا للفرد يوميًا وفق المعايير الإنسانية الدولية[25]. وعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر/ تشرين ثاني 2025، إلا أن هذا المستوى الخطير لا يزال حاضرًا في العديد من المناطق في ظل الأزمات التشغيلية التي تواجهها مصادر المياه الرئيسية نتيجة التدمير المتكرر لخطوط المياه المغذية الواقعة في مناطق العمليات العسكرية واستمرار القيود المفروضة على إدخال الوقود ومواد ومعدات الصيانة إلى القطاع[26]. كما أظهر التقييم المشترك لقطاع المياه في غزة لعام 2025 أن:

- **15% من الأسر تعتمد على الأطفال كمجمعين رئيسيين للمياه**
- **77% من الأسر تعتمد على صهاريج نقل المياه كمصدر رئيسي**

وهو ما يعكس أعباءً جندرية واضحة، إذ تتحمل النساء والفتيات المسؤولية الأساسية في إدارة المياه المنزلية[27]،

[25] رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية. (2025، آذار). *بيان صحافي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي*. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية.

[26] تقارير لجنة إدارة أزمة المياه في قطاع غزة (2025-2026) – سلطة المياه الفلسطينية

[27] State of Palestine WASH Cluster. (2025). Joint WASH Assessment – Round 3, Gaza Strip. Gaza: WASH Cluster, UNICEF (Cluster Lead Agency).

2) انهيار خدمات الصرف الصحي و انعكاساته على النساء

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 85% من مرافق المياه والصرف الصحي في قطاع غزة تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي منذ بداية الحرب، الأمر الذي أدى إلى انهيار شبه كامل في منظومة إدارة مياه الصرف الصحي .**وقد أدى ذلك إلى:**

- **انتشار المياه العادمة في المناطق السكنية**
- **ارتفاع مخاطر التلوث البيئي**
- **زيادة الأمراض المنقولة بالمياه.**

يفيد التقييم المشترك لقطاع المياه، الذي سبق الاستشهاد به، بعدم وجود وصول فعلي إلى خدمات صرف صحي مُدارة بأمان في قطاع غزة وفق تعريف الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، كما أن 57% من السكان معرضون لمياه الصرف أو الفضلات البشرية على بعد أقل من 10 أمتار من مساكنهم. وتؤدي هذه البيئة إلى ارتفاع ملحوظ في الأمراض، حيث تضاعفت حالات الإسهال المائي الحاد بين حزيران 2024 وحزيران 2025، وارتفعت معدلات الأمراض الجلدية والطفيليات.

كما يشكل الأطفال دون سن 15 عامًا نحو 39% من سكان غزة، ما يجعل انهيار خدمات المياه والصرف الصحي تهديدًا مباشرًا لصحة الأطفال، الذين تعتمد رعايتهم بشكل رئيسي على الامهات، حيث ترتبط الأمراض المنقولة بالمياه بشكل وثيق بمعدلات سوء التغذية والإسهال الحاد بين الأطفال .

كما أدى انهيار شبكات المياه العامة إلى ارتفاع اعتماد الأسر على شراء المياه من الصهاريج، ما شكل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الأسر النازحة، خاصة الأسر التي تعيلها نساء.

3) أزمة إدارة النظافة الشهرية وتأثيراتها الصحية والنفسية

تشير التقارير الإنسانية إلى أن نحو 700 ألف امرأة وفتاة في قطاع غزة يواجهن صعوبات كبيرة في إدارة النظافة الشهرية بسبب نقص المياه ومواد النظافة. وقد اضطرت العديد من النساء والفتيات خاصة في مراكز الإيواء إلى اتباع آليات تأقلم غير آمنة، مثل:

- **استخدام أقمشة غير معقمة لفترات طويلة.**
- **تقليل شرب المياه لتجنب استخدام مرافق غير آمنة**

وتشير التقارير الطبية إلى أن هذه الظروف ساهمت في زيادة معدلات الالتهابات، إضافة إلى آثار نفسية مرتبطة بفقدان الخصوصية والكرامة خاصة في ظل محدودية المياه الامنة ومواد النظافة الشخصية. إضافة إلى المخاطر الصحية والنفسية طويلة الأمد.

كما أن محدودية المياه النظيفة تؤثر مباشرة في خدمات الرعاية الانجابية، وفي الوقاية من العدوى أثناء الحمل والولادة. وتتفاقم هذه التحديات بشكل خاص لدى النساء الحوامل والمرضعات، حيث تشير تقديرات (يونيسف 2024) إلى وجود حوالي 155,000 امرأة حامل ومرضع في قطاع غزة منذ بداية عام 2024، وهنّ من الفئات الأكثر تأثرًا بانعدام توفر المياه النظيفة وصعوبة الوصول إليها[28]. وبحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تحتاج النساء الحوامل والمرضعات إلى كميات إضافية من المياه والغذاء مقارنة بغيرهن، حيث يُوصى بتوفير 7.5 لترات إضافية يوميًا من المياه للشرب والاستخدامات الصحية، فوق الحد الأدنى الموصى به للبقاء والمقدّر ب 15 لتر/فرد/يوم؛ وهو ما لم يكن متوفرًا خلال العدوان.

وتبرز التقارير وجود ترابط واضح بين أزمة المياه، والصحة الإنجابية، وسوء التغذية، والصحة النفسية [3029]مع ملاحظة تحسن نسبي في المؤشرات الصحية خلال فترات التهدئة المؤقتة التي شهدت تحسنًا في توفر مواد النظافة مع ارتباط واضح بين توافر مواد النظافة وانخفاض الإصابات خلال فترات التهدئة المؤقتة.

4) أبعاد الحماية المرتبطة بنقاط المياه والمرافق

أظهر التقييم المشترك أن 67% من الأسر تشعر بعدم الأمان عند استخدام المراحيض، بسبب غياب الإنارة والاكتظاظ، حيث أن الاكتظاظ في نقاط توزيع المياه يمثل مصدر خطر، خاصة للنساء والفتيات، في ظل النزوح الجماعي والازدحام حول مرافق الخدمات، كما يؤدي غياب الخصوصية والإنارة الملائمة إلى الحد من استخدام النساء للمرافق في بعض الأوقات، مما يزيد من صعوبة

---

[28] UNICEF. (2024). Intensifying conflict, malnutrition and disease in the Gaza Strip creates a deadly cycle that threatens over 1.1 million children. Accessed: 04.03.2025. Available at: https://www.unicef.org/press-releases/intensifying-conflict-malnutrition-and-disease-gaza-strip-creates-deadly-cycle

[29] [29] UNFPA Palestine, WASH Cluster – Gaza Strip, & GBV Sub-Cluster. (2025). Silent Struggles: The menstrual hygiene crisis in Gaza. Gaza: Sexual and Reproductive Health Working Group.

[30] Médecins du Monde. (2025). Israeli attacks on the health of women and girls destroy Palestinian people's future. Paris: Médecins du Monde.

تلبية احتياجاتهن الأساسية.[31] ويتقاطع ذلك مع تحليل النوع الاجتماعي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي يؤكد أن غياب الخصوصية والإنارة الملائمة يزيد من تعرض النساء للخطر، ويقيد حركتهن ومشاركتهن المجتمعية[32].

2.3: ملخص الآثار الجندرية الخاصة في غزة

بالإضافة إلى جميع الآثار الجندرية المائية التي تناولها التقرير، تُظهر المراجعة السابقة أن أزمة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة لم تعد أزمة خدمية فحسب، بل أزمة حماية جندرية وصحية مركبة. فالانخفاض الحاد في إمدادات المياه، وانهيار الصرف الصحي، وندرة مواد النظافة، قد أسهمت في:

- **ارتفاع معدلات الأمراض المرتبطة بالمياه وتفاقم الالتهابات لدى النساء**
- **تدهور الصحة النفسية المرتبط بفقدان الخصوصية والكرامة**
- **تضاعف أعباء الرعاية غير المدفوعة على النساء**
- **زيادة مخاطر الحماية في نقاط المياه والمرافق**

وعليه، تشير المعطيات السابقة إلى أن أزمة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة تمثل تحدياً مركباً يجمع بين الأبعاد الخدمية والصحية والاجتماعية، مع آثار جندرية واضحة تؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات. ويؤكد ذلك أن إدماج منظور النوع الاجتماعي في التخطيط للتدخلات الإنسانية وجهود التعافي في قطاع المياه والصرف الصحي يشكل ضرورة صحية وإنسانية لضمان استجابة فعالة، وصون كرامة النساء والفتيات، وتعزيز العدالة في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

الباب الثالث: اشراك المرأة في ادارة وتطوير قطاع المياه والصرف الصحي

أولا: دور المرأة في قطاع المياه عالمياً

تتزايد مشاركة النساء في مؤسسات قطاع المياه والصرف الصحي؛ إذ أفاد تقرير GLAAS الصادر عن منظمة الصحة العالمية واليونيسف بأن نحو 40٪ من الدول أفادت بأن النساء يشغلن ما لا يقل عن 40٪ من الوظائف الحكومية في قطاع المياه والصرف الصحي(WASH) ، إلا أن تمثيلهن في المناصب القيادية ما يزال محدودًا حيث لا تتجاوز هذه النسبة 24٪ من الدول. ويؤكد ذلك أهمية تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار المائي، لما لذلك من أثر مباشر في تحسين كفاءة الخدمات واستدامة إدارة الموارد المائية[33].

---

[31] State of Palestine WASH Cluster. (2025). Joint WASH Assessment — Round 3, Gaza Strip. Gaza: WASH Cluster, UNICEF (Cluster Lead Agency).

[32] UN Women. (2024). Scarcity and Fear: A gender analysis of the impact of the war in Gaza on vital services essential to women's and girls' health, safety, and dignity – Water, Sanitation and Hygiene (WASH). Cairo: UN Women Regional Office for the Arab States.

[33] WHO & UNICEF (2025). *UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-Water (GLAAS) Report*. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/wash-documents/glaas/glaas-2024-2025/en_who-unicef-

ثانيا: دور المرأة الفلسطينية في مؤسسات قطاع المياه: بين غياب التمثيل وإدارة الأزمة

في الوقت الذي تشكل فيه النساء الفلسطينيات 49% من إجمالي السكان ويقدمن خدمات مجتمعية حيوية في إدارة الأزمة المائية المنزلية، فإن تمثيلهن في المؤسسات الرسمية لقطاع المياه لا يزال محدوداً للغاية ويعكس فجوات هيكلية عميقة. تشير بيانات المسح الذي أجراه البنك الدولي لـ64 مؤسسة مياه في 28 اقتصاداً إلى أن متوسط تمثيل النساء في القوى العاملة بهذه المؤسسات لا يتجاوز 18% على المستوى العالمي. في السياق الفلسطيني.[34]

تطبق هذه النسبة لتعكس واقعاً أكثر تعقيداً؛ ففي الضفة الغربية، تواجه النساء في سلطة المياه والبلديات عوائق مضاعفة تتمثل في التركيز في الأدوار الإدارية والمالية (الوظائف "الأنثوية" تقليدياً) دون الفنية أو الميدانية (مثل قسم العمليات والصيانة الذي يشكل فيه الرجال الغالبية العظمى)، وذلك نتيجة لسيادة المعايير الاجتماعية التي تصف العمل الميداني في المياه بأنه غير ملائم للمرأة. هذا الغياب لا يحرم النساء فقط من فرص عمل لائقة ومستدامة، بل يحرم مؤسسات المياه من نصف طاقتها الابتكارية وقدرتها على فهم احتياجات نصف المجتمع (النساء) اللواتي يُعتبرن المستخدمات الأساسيات للمياه في المنازل.[35]

ثالثاً: مقارنة رقمية إدارة الأزمة إلى قيادة القطاع - الفجوة بين المرأة الفلسطينية ونظيراتها عالمياً

تكشف المقارنة بين السياقين العالمي والفلسطيني عن تناقض صارخ: فالمرأة الفلسطينية تتحمل عبئاً يومياً في إدارة شح المياه يفوق نظيراتها في العالم، إلا أن فرصتها في المشاركة بصنع القرار المؤسسي أقل بكثير.

state-of-systems-for-drinking-water--sanitation-and-hygiene---un-water-glaas-global-update-2025_final.pdf?download=true&sfvrsn=d2bcb47e_3&utm_source=chatgpt.com

[34] **World Bank. (2019).** *Women in Water Utilities: Breaking Barriers*. Washington, DC: World Bank . https://documents1.worldbank.org/curated/en/497101566505167733/pdf/Breaking-Barriers.pdf?utm_source=chatgpt.com

[35] **Palestinian Water Authority (PWA). (2014).** *Gender Equity and Mainstreaming in Water and Wastewater Services in Palestine*. Ramallah, Palestine. https://portal.environment.ps/portal/sharing/rest/content/items/2384658a68594d2ba64bc2d5898e3ba3/data?utm_source=chatgpt.com

المؤشر	المرأة في السياق العالمي	المرأة في السياق الفلسطيني	التحليل والمقارنة
مسؤولية جمع المياه	7من كل 10 أسر عالمياً تتحملها النساء والفتيات (UNICEF/WHO, 2023).	المسؤولية تقع بشكل شبه كامل على النساء في التجمعات غير المخدومة مناطق "ج"، مع قطع مسافات تصل إلى 8 كم يومياً.	العبء البدني والنفسي على المرأة الفلسطينية أعلى بكثير بسبب القيود السياسية والجغرافية (السيطرة الإسرائيلية)، وليس فقط بسبب العادات الاجتماعية.
التمثيل في القوى العاملة بالمؤسسات	18% فقط من القوى العاملة في مؤسسات المياه هم من النساء (World Bank, 2019).	في الضفة الغربية وغزة، النسبة قريبة من هذا المعدل (حوالي 20%) لكنها تتركز في وظائف إدارية ومكتبية.	النسبة العالمية منخفضة، لكنها تعكس عزوفاً بسبب الصور النمطية. في فلسطين، يضاف إلى ذلك عزوف النساء عن العمل في مؤسسات قد تكون بيئتها غير آمنة أو لا توفر وسائل نقل لائقة، خاصة في ظروف الاحتلال.
التمثيل في المناصب القيادية والفنية	23% في المناصب الهندسية والإدارية، مع تفاوت كبير بين الدول (World Bank, 2019).	أقل من 6% في بعض المحافظات (كما هو الحال في الضفة الغربية). غياب شبه كامل للمهندسات الميدانيات في قطاع غزة بسبب الدمار.	الفجوة في التمثيل القيادي أكبر في فلسطين، ويعود ذلك إلى مزيج من العوامل الاجتماعية (النمطية) والهيكلية (تدمير البنية التحتية).
طبيعة العمل	تتجه مؤسسات المياه عالمياً نحو التحول الرقمي وخدمة العملاء، مما يخلق فرصاً جديدة للمرأة (IRENA, 2019).	العمل لا يزال تقليدياً ومركزاً على إعادة الإعمار وإدارة الكوارث والنزاع، وهي بيئات بالغة الصعوبة.	بينما يتجه العالم نحو توظيف النساء في مجالات التكنولوجيا وخدمة العملاء داخل القطاع، تواجه المرأة الفلسطينية تحدياً في البقاء ضمن قطاع منهك بسبب العدوان والحصار.
التدريب والتطوير المهني	فرص تدريب متاحة، لكن النساء غالباً ما يُستبعدن من التدريبات الميدانية أو تلك التي تتطلب سفراً.	التدريبات شبه معدومة في غزة بسبب الظروف، وفي الضفة تركز على المهارات "الناعمة" بدلاً من التقنية.	بينما تعاني المرأة عالمياً من نقص فرص التدريب، فإن الوضع الفلسطيني يمثل انقطاعاً شبه تام عن التطوير المهني، خاصة في غزة.

الجدول(6) :جدول المقارنة بين تمكين المرأة دوليا ومحليا

الخلاصة: المرأة الفلسطينية لا تعاني فقط من الفجوات اتها التي تعاني منها نظيراتها عالمياً (مثل ضعف التمثيل والصور النمطية)، بل تعاني من عبء مضاعف يتمثل في إدارة أزمة ندرة حادة تتحول إلى كارثة إنسانية تحت الاحتلال، بينما يتم تهميش دورها في المؤسسات الرسمية. هي ليست فقط الأقل تمثيلاً، بل هي الأكثر تضرراً والأقل دعماً، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً يركز على تمكينها في مواقع صنع القرار وبناء قدراتها لتكون شريكاً أساسياً في إعادة الإعمار وتحقيق الأمن المائي

الباب الرابع: التوصيات

1. **دعم المجتمع الدولي لحماية الحقوق المائية الفلسطينية من خلال:**

- تعزيز الجهود الدولية لضمان احترام الحقوق المائية الفلسطينية وفق القانون الدولي الإنساني وقواعد تقاسم الموارد المائية المشتركة، بما يكفل حماية حق السكان في الوصول الآمن والكافي إلى المياه في جميع الأوقات. مع ضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات والفئات الأكثر هشاشة في حالات النزاع والطوارئ.
- دعم المبادرات الدبلوماسية والفنية التي تعزز الوصول العادل إلى الموارد المائية وتطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية، بما يضمن توفير خدمات مياه وصرف صحي آمنة ومراعية لاحتياجات النساء والفتيات.
- إدراج قضايا المياه الفلسطينية ضمن أولويات أجندة التعاون الدولي وبرامج الدعم التنموي والإنساني.

2. **تعزيز الاستثمار الدولي في قطاع المياه والصرف الصحي في فلسطين من خلال:**

- زيادة التمويل الدولي المخصص لمشاريع تطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، خاصة في المناطق الأكثر تضررًا وهشاشةوالتي تتحمل فيها النساء أعباءً اضافية.
- دعم برامج الطوارئ والتعافي المبكر لضمان استمرارية الحد الأدنى من خدمات المياه والصرف الصحي في ظل الأزمات والنزوح. بما يضمن توفر مرافق مياه وصرف صحي آمنة ومراعية لاحتياجات النساء والفتيات، خاصة في مراكز الإيواء ومواقع النزوح.
- دعم برامج إعادة تأهيل وتطوير شبكات المياه وتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية، بما يضمن استمرارية الخدمات وتقليل الأعباء اليومية التي تتحملها النساء والفتيات في الحصول على المياه وإدارتها.
- توفير الدعم الفني والتكنولوجي لتعزيز الابتكار في إدارة المياه، بما في ذلك حلول إعادة الاستخدام والتحلية والحفاظ على الموارد، مع تشجيع إشراك النساء في تطوير هذه الحلول التكنولوجية والاستفادة منها على المستوى المجتمعي.

3. **الاستثمار في تمكين المرأة وإدماجها في قطاع المياه من خلال:**

- تخصيص برامج تمويل دولية لدعم تمكين النساء العاملات في قطاع المياه وتعزيز مشاركتهن في المؤسسات الرسمية ومرافق الخدمات.
- دعم المبادرات التي تعزز مشاركة النساء في الوظائف الفنية والهندسية والإدارية داخل قطاع المياه والصرف الصحي.
- تطوير برامج تدريبية وبناء قدرات تستهدف النساء في مجالات إدارة الموارد المائية والهندسة البيئية والتخطيط المائي، بما يعزز دورهن في الاستجابة للاحتياجات المجتمعية في الظروف العادية وحالات الطوارئ.

- دعم مشاركة النساء في إدارة خدمات المياه على المستوى المحلي والمجتمعي، بما يعزز استدامة الخدمات واستجابتها للاحتياجات الفعلية للأسر.

4. **إدماج النوع الاجتماعي في سياسات واستراتيجيات قطاع المياه من خلال:**

- اعتماد سياسات وخطط وطنية تراعي منظور النوع الاجتماعي في التخطيط وإدارة الموارد المائية.
- تطوير أدوات ومؤشرات لقياس مستوى إدماج النساء في مؤسسات قطاع المياه وصنع القرار.
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان إدماج فعال للنوع الاجتماعي في المشاريع المائية مع إشراك المنظمات النسوية في مراحل تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع.
- تعزيز الاستجابة الجندرية ومفهوم الحماية في خدمات المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

5. **تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار المائي من خلال:**

- دعم سياسات مؤسسية تشجع تمثيل النساء في المناصب القيادية داخل مؤسسات المياه.
- إنشاء برامج قيادية موجهة للنساء العاملات في القطاع لتعزيز فرصهن في التقدم المهني.
- تشجيع المؤسسات التعليمية والبحثية على دعم مشاركة النساء في التخصصات المرتبطة بقطاع المياه

6. **دعم المبادرات المجتمعية التي تقودها النساء في إدارة المياه من خلال:**

- تمويل مشاريع مجتمعية صغيرة ومتوسطة تسهم في تحسين توفر المياه وكفاءة استخدامها على مستوى الأسرة والمجتمع.
- دعم المبادرات التي تقلل الوقت والجهد اللازمين للحصول على المياه، خاصة في المناطق المتأثرة بالشح والنزوح.
- دعم برامج التوعية المجتمعية التي تقودها النساء حول الاستخدام الرشيد للمياه.

7. **تعزيز البحث والبيانات حول المرأة والمياه من خلال:**

- تطوير قواعد بيانات وطنية حول مشاركة النساء في قطاع المياه والصرف الصحي، وأثر خدمات المياه على أوضاعهن الصحية والاجتماعية والاقتصادية، مع جمع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر ومكان الإقامة.
- دعم الدراسات والأبحاث التي تستكشف العلاقة بين المياه والنوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني ، خاصة في حالات النزاع والنزوح والأزمات الإنسانية
- تشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية لتطوير المعرفة والسياسات المبنية على الأدلة، بما يدعم التخطيط المستقبلي والاستجابة الفعالة للاحتياجات ، مع التركيز على تحليل تأثير نقص المياه على صحة النساء والصحة الإنجابية والعبء غير المدفوع للرعاية

المرفقات

- بيانات 2024
- بيانات غزة